

اللامعيارية في المجتمع الجزائري

الأستاذ الدكتور: بوعرّوج محمد نجيب

جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله -

البريد الإلكتروني: nadjib16007@hotmail.fr

المُلخَص

يكون التوافق الاجتماعي أبعد عن التحقق عندما يفتقد الأفراد الالتزام القوي بالمعايير، ويكونون أكثر تأثراً بمصالحهم الذاتية، ويظهر ذلك عندما يكون من الصعب أو المستحيل تحقيق ما يصبو إليه الأفراد من غايات بوسائل مشروعة، فقد يرغبون في ما يراه أفراد المجتمع الآخرون أهداف تستحق السعي لها، إلا أن افتقارهم للإمكانات يحول بينهم وبين تحقيق هذه الأهداف عبر الالتزام بالقواعد الاجتماعية والتي لا يلتزمون بها التزاماً قوياً. فاللامعيارية إذا تشير إلى حالة تسود بين جماعة يكثر فيها عدد الذين يفشلون في تحقيق الأهداف الثقافية بوسائل غير مقبولة اجتماعياً، بسبب نقص تلك الوسائل في البيئة الاجتماعية، وصعوبة الوصول إليها، نتيجة اختلال التوازن البنائي بين الأهداف والوسائل.

- الكلمات الدالة: العلاقات الاجتماعية، اللامعيارية (الأنوميا)، الرباط الاجتماعي، القيم.

Résumé

L'harmonie social est au-delà de la vérification lorsque les individus perdent la forte adhésion aux normes, et sont plus touchés par leurs intérêts personnels, Cela montre quand il est difficile, voire impossible, de réaliser les aspirations des objectifs individuels par des moyens légitimes, Ils voudront peut-être dans ce qu'il considère les autres membres de la société des objectifs dignes de la poursuite, mais leur manque de potentiel les empêche d'atteindre ces objectifs a travers le respect des règles sociales qu'ils ne respectent pas fortement. Alors, l'anomie fait référence à la situation qui prévaut entre le groupe multiplier par le nombre de personnes qui ne parviennent pas à atteindre les objectifs culturels par des moyens socialement inacceptables, en raison de manque de

tels moyens dans l'environnement social, et la difficulté d'accès, à la suite du déséquilibre structurel entre les objectifs et les moyens.

Mots clés: les relations sociales, l'anomie, le lien social, Les valeurs.

مقدمة:

تعكس اللامعيارية حالة من حالات اختلال القيم والمعايير على مستوى المجتمع بكافة فئاته ونظمه، ومؤسساته الاجتماعية. ويصبح نمط من أنماط السلوك المنحرف كالاستعمال الانترنت في الدردشة مثلا، لا يمثل مشكلة فردية تنم عن اختلال النسق القيمي والأخلاقي للشباب. بل يصير هذا السلوك انعكاسا لما يدور في البيئة الاجتماعية من ممارسات، لا يتقيد أصحابها بالشروط اللازم توفرها في الوسائل لتجعلها سبلا قانونية ومشروعة للوصول إلى الأهداف. مع أن نسق القيم السائد في المجتمع هو الذي يتحكم في نسق القيم السائد على مستوى الفرد، إلا أن نسق الأخير قد يتأثر بعوامل خارجية كثيرة.

الإشكالية:

نحن نجد الأفراد اليوم قد أعلنوا عن استقلاليتهم وتحزّرهم ولم يمنعهم أيّ شيء عن ذلك، حيث قاموا بتحطيم القيود والقواعد التي كانت تحكّم المجتمع فيما مضى وتتحكّم في حُرّيّاتهم حسب اعتقادهم وهذا ما أنتج انعدام الثقة والقانون والمعايير وهو ما أدّى إلى ضعف الرّباط الاجتماعي.

قد تكلم دوركايم عن مفهوم الأنوميا ويصطلح عليها باللامعيارية أو الارتباك «Anomie» وهي كلمة إغريقيّة مركبة Anomia-Anomos تعني بدون قانون ونلاحظها خاصة في العالم الافتراضي وهي تعني انعدام القانون أو انعدام الثقة أو الشكّ، الاضطراب، حسب دوركايم.¹ وعندما يستعملها المتخصصون في العلوم الاجتماعية فإنهم يشيرون إلى خاصية تتعلق بالبناء الاجتماعي، أو في أحد الأنظمة الاجتماعية التي يتركب منها، وليست لحالة ذهنية، فهي تعبير عن انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكّم السلوك، كما تعبّر أيضاً عن ضعف التماسك الاجتماعي، وعندما تنتشر حالة اللامعيارية بشكل واسع بين أعضاء مجتمع من

¹ - R-Boudon, Ph-Besnard, M-Cherkaoui, B-P-Lécuyer: "Dictionnaire de Sociologie", Ed : Busière, Groupe CPI, Paris, 2005, P9.

المجتمعات، تفقد القواعد التي تحكم السلوك فيه مفعولها أو قوتها. وتعكس اللامعيارية حالة من حالات اختلال القيم والمعايير على مستوى المجتمع بكافة فئاته ونظمه، ومؤسساته الاجتماعية، ويصبح نمط من أنماط السلوك.

كذلك تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المصطلح وُضع على أساس وصف حالة أو حالات من المجتمع الواقعي، ولكنّي قد لاحظت بأنّ هذا المفهوم انعكس حتى على العالم الافتراضي بدليل أنّ بعض الأفراد يعيشون العالم الافتراضي ويندمجون معه كأنّه عالم حقيقي في أذهانهم، هُنَاك أيضاً حقيقة لا مفرّ منها وهي أنّ التكنولوجيا وخاصة الانترنت أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا؛ فالهواتف أصبحت ذكيّة، جهاز التلفزيون، الرسيفر، وحتى ساعة اليد، الملابس كذلك والأحذية أصبحت ذكيّة تقيس ضغط الدم وعدد دقات القلب وحتى أنّ هناك بعض الملابس تُغيّر درجة حرارة الجسم وكلّ هذه الأجهزة موصولة بالانترنت...إذا من هنا ننتقل في طرح تساؤل يدور حول واقعيّة الانترنت، فالانترنت كلّ يوم تصبح أكثر واقعيّة، ويكاد يأتي يوم يصبح فيه الإنسان الذي لا يستخدم هذه التقنية إنساناً غير واقعي.

1- مفهوم الأنوميا أو اللامعيارية

اللامعيارية التي يُشار إليها أيضاً بـ «التفسخ» هي ترجمة للكلمة الفرنسية أو الإنجليزية «أنومي anomie» التي تُستخدَم بالهجاء الفرنسي في كلتا اللغتين، وأصلها كلمة يونانية تعني «بلا قانون» أو «ناموس». والكلمة تعني فقدان المعايير وغياب أي اتفاق جوهري أو إجماع بشأنها في المجتمع الحديث (الذي تتأكل فيه القيم والتقاليد). وكان دوركهايم أول من طوّر المصطلح فبيّن أن حالة اللامعيارية تنشأ في حالة انتقال المجتمع من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي قبل اكتمال مؤسسات المجتمع العضوي. ويذهب دوركهايم إلى أن السعادة البشرية والنظام الاجتماعي يعتمدان على درجة من التنظيم الاجتماعي من قِبَل المجتمع، وبدونهما يفشل المجتمع في تحقيق الطمأنينة لأعضائه. ومما يزيد الأمر سوءاً أن المؤسسات الوسيطة التي تُوجد في المجتمعات التقليدية تختفي تماماً في العصر الحديث، الأمر الذي يترك الفرد وحيداً في مواجهة حالة اللامعيارية هذه. وأحد أشكال تزايد معدلات اللامعيارية هو تزايد معدلات الانتحار وتنوع طُرُقهِ.

ويُستخدَم الاصطلاح أحياناً كمرادف لمصطلح «الاغتراب» حيث يصبح الفرد بلا جذور فيفقد الاتجاه، ويسبب له هذا اختلالاً نفسياً. وقد عدّل روبرت مرتون معنى

كلمة «أنومي» قليلاً. فبدلاً من الحديث عن غياب المعيارية، تحدّث عن الصراع بين المعايير، أي أن حالة الأنومي تظهر حينما يواجه المرء أهدافاً غير متسقة في حياته، أو حينما يُطرح عليه حلم مستحيل (هدف نهائي دون توفير الوسائل التي تُمكنه من تحقيق الهدف)، أو حينما تتناقض الأهداف الاجتماعية مع المقاييس السلوكية التي تساعد على تحقيقها. ففي الولايات المتحدة -على سبيل المثال يؤكد الحُلم الأمريكي أن تحقيق الثروة هو الهدف من الحياة، ولكن الوسائل المتاحة لتحقيق هذا محدودة جداً والفرد الأمريكي لا يتمكن من تحقيق حلمه من خلال القنوات الشرعية مهما قمع ذاته وبذل من تضحيات (على عكس ما تزعمه الأسطورة). ولذا، تبدأ حالة الأنومي في الظهور ويلجأ الفرد لوسائل غير مشروعة مثل الانحراف والجريمة وتعاطي المخدرات، إما لتحقيق الهدف المستحيل أو لتحقيق التوازن الذي فقده الإنسان نتيجة الحلم المستحيل.¹

ويرى نبيل رمزي اسكندر أن «اللامعيارية تعني انعدام القاعدة، أو انعدام أو ضعف المعيار، والمعيار شرط ضروري لتنسيق قيم المجتمع وبيان علاقتها ببعضها من حيث أهميتها التراتيبية. وقد يضعف المعيار أو يزول لأي سبب من الأسباب. فالتغير التكنولوجي السريع يضع ضغوطات على الثقافة، لتطوير قيم جديدة يستخدمها الأفراد في عملية التوافق مع منتجات التكنولوجيا التي سيستخدمونها. وكلما فاقت سرعة التغير التكنولوجي سرعة تطوير قيم ثقافية جديدة كلما ظهرت حالة من حالات ضعف أو زوال المعيار».²

وحسب محمد جابر سامية يقارن البعض بين حالة فقدان المعايير، وحالة التماسك الاجتماعي، حيث تعتبران على طرفي نقيض. فالتماسك الاجتماعي يعتبر حالة من التكامل الأيديولوجي الجماعي، بينما حالة فقدان المعايير هي حالة من الخلط واللُبس، وانعدام الأمن، وحينئذ تكون التصورات الجماعية في حالة انحلال وتدهور.³

¹ - Clinard, B.M: "Anomie and Deviant Behavior", New York: The Free Press, 1971, P226.

² - اسكندر نبيل رمزي: "الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص296-297.

³ - سامية محمد جابر: "القانون والضوابط الاجتماعية: مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990، ص53.

2- توظيف اللامعيارية في العلوم الاجتماعية (مدخل نظري)

يعتبر دوركايم من أهم علماء الاجتماع، الذين وظفوا هذا المفهوم وروجوا له في أدبيات العلوم الاجتماعية، حيث استخدمه أول مرة في كتابه "تقسيم العمل في المجتمع" الذي صدر عام 1893، ليشير إلى حالة من ضعف المعايير بين أعضاء جماعة، أو في المجتمع. وهي خاصية تتعلق بالبناء الاجتماعي أو الثقافي، ولا تعبر عن خاصية على مستوى الفرد.¹

فاللامعيارية تعبر عن اختلال التركيب، الذي يؤدي إلى حالة من حالات غياب النظام أو القانون، وإلى افتقار مفهوم السلوك إلى المعيار، أو القاعدة التي يمكن بها، وبناء عليها قياس أو تمييز السلوك السوي، من السلوك غير السوي. وعندما تعم اللامعيارية مجتمعاً ما، فإن العلاقات والقيم الاجتماعية ينتابها الصراع والتناقض، وتصبح المتطلبات والواجبات الاجتماعية التي يصادفها الفرد في حياته اليومية متناقضة. فاللامعيارية بهذا المعنى تخص البناء الاجتماعي، وتظهر من خلال العلاقات الاجتماعية التي تعوزها القيم الثقافية.

تصور دوركايم أن اللامعيارية (الأنومي) نتيجة من نتائج تقسيم العمل في المجتمع الحديث. ففي العصور القديمة، اعتاد العامل العيش جنباً إلى جنب مع سيده، وكان يؤدي أعماله في نفس المحل أو المؤسسة. لقد اشترك العامل وسيده في تكوين نفس نوع العمل أو الشركة، وكانا يمارسان أسلوباً واحداً في الحياة. ولكن مع بداية القرن 15 بدأت الأمور تتغير. فلم تعد الدورة المهنية تؤلف تنظيماً مشتركاً، حيث أصبحت مقصورة على أرباب العمل، الذين يقررون بمفردهم كافة الأمور. ومنذ ذلك الوقت حدثت هوة عميقة، فصلت بين العمال وأرباب العمل. ويحدث هذه الهوة والانفصال، نشبت الخلافات التي لا حصر لها.²

مع أن هذا المفهوم اقترحه دوركايم، إلا أنه لم ينتشر في أدبيات علم الاجتماع وبقية العلوم الاجتماعية، إلا بعد أن كتب ميرتون مقاله المشهورة، في نهاية العقد

¹ - Merton, K. R: "Social Theory and Social Structure", New York: The Free Press, 3rd Edition, 1968, P132.

² - Merton, K. R: IBID, P134.

الثالث من هذا القرن وسماها (البناء الاجتماعي والأنومي)، ثم طورها وحافظ على
عنوانها ونشرها في نهاية العقد الرابع.¹

وجد دوركايم المفهوم مناسباً لشرح نوع من أنواع الانتحار، بدأ ينتشر في عهده،
ولم يجد نظرية صالحة لتفسيره. لكن ميرتون في مقالته المشهورة، والتي حظيت
باهتمام كبير، وسع من استخدامات المفهوم بحيث أصبح صالحاً لتفسير أنواع كثيرة
من أنماط السلوك المنحرف، بما في ذلك الأمراض النفسية، والإدمان بأنواعه،
ومختلف جرائم الكبار، وجنوح الأحداث. وضح ميرتون أن الثقافة السائدة، تحدد
الأهداف العامة، التي يجب أن يسعى الجميع لتحقيقها. كما تتضمن نفس الثقافة
الطرق التي تعتبرها مقبولة، وتتمشى والمعايير الثقافية، والتي على الجميع الاختيار
من بينها للوصول إلى الأهداف العامة. لكن يوجد في أي مكان وفي كل زمان أفراد
يعملون للوصول إلى الأهداف العامة، بطرق تختلف كثيراً عن تلك التي حددتها
نفس الثقافة. والمهم في الأمر أن ميرتون اقترح أن السبب الرئيسي وراء اختيار بعض
الأفراد السبل غير المعيارية للوصول إلى الأهداف العامة يرجع لخاصية البناء
الاجتماعي. أي كأنه وضع المسؤولية على المجتمع في المقام الأول، وليس على الفرد
مرتكب السلوك المنحرف.

اهتم ميرتون بشرح النماذج المختلفة للسلوك المنحرف، في إطار المجتمع الكبير،
وبخاصة بنائه الاجتماعي. وقد وظف اللامعيارية، وحاول توضيح علاقتها بعدد من
المفاهيم الاجتماعية الهامة، مثل البناء بين الثقافي والاجتماعي، والأهداف الثقافية
والوسائل المعيارية، والعلاقات الأولية والعلاقات الثانوية... الخ، لذلك أحدث مفهوم
اللامعيارية في ثوبه الجديد مناقشة حية في علم الاجتماع، وفي مجال العلوم
الاجتماعية عموماً.

وفي معرض حديثه لشرح الأنومي والسلوك المنحرف، لم يركز ميرتون على الفرد،
ولكنه سلط الضوء على البناء الاجتماعي، وما فيه من نظم اجتماعية، تعمل على
أن يتوزع نشاط الفرد عشوائياً بين الأهداف الثقافية، والوسائل المعيارية المؤدية
إلى تحقيق تلك الأهداف. ولأغراض تحليلية قسم ميرتون الواقع الاجتماعي إلى بناء
ثقافي أو ثقافة، وإلى بناء اجتماعي أو مجتمع. ويضم البناء الثقافي مجموعة القيم
المعيارية المنظمة، التي تحكم السلوك والتي تعتبر مألوفة بالنسبة لأعضاء المجتمع أو

¹ - Merton, K. R: **IBID**, P131-160.

الجماعة المحددة. أما البناء الاجتماعي فيتألف من مجموعة نظم، تضم المعايير الرسمية التي تحدد وتنظم الصبغ والسبل والأساليب المقبولة للوصول إلى تلك الأهداف. وهو بناء يمثل مجموعة العلاقات الاجتماعية المتعارف عليها، والتي يفترض أن تكون واضحة لأعضاء المجتمع، أو لأعضاء جماعة اجتماعية في داخله.

يرى ميرتون أن التوازن الفعلي بين البناء الثقافي والبناء الاجتماعي، لا يمكن تحقيقه إلا إذا عمل جميع أعضاء المجتمع على تحقيق رغباتهم، من خلال التقيد بالأهداف الثقافية والوسائل الرسمية. ولذلك فإن (الأنومي) أو اللامعيارية تعبر عن انهيار في البناء الثقافي، الذي يظهر بوجه خاص، عندما يكون هناك تناقض بين المعايير الثقافية، وبين الأهداف والقدرات البنائية الاجتماعية لأفراد الجماعة التي تتواءم معها. فغياب التوحد بين البنائين يتيح الفرصة أمام تزايد مظاهر الغموض بالنسبة لما يمكن أن يسمى بالمعايير الثقافية.¹

فالأنومي أو اللامعيارية إذاً هي حالة اجتماعية، تنتج عن تأكيد زائد على هدف معين -أياً كان هذا الهدف- وفي وقت لا تتوافر فيه قنوات شرعية لبلوغ هذا الهدف. فالصراع بين الأهداف الثقافية، وإمكانية استخدام الوسائل النظامية يقود إلى هذه الحالة. فالمبالغة في التأكيد على الأهداف الثقافية، إذا صاحبها شيء من عدم العناية بتوفير الوسائل التي ينبغي إتباعها لبلوغ تلك الأهداف والتأكيد على أهميتها، سيؤدي إلى انتشار وتنامي حالة اللامعيارية.

إلا أن ميرتون لم يقل بأن انتشار حالة اللامعيارية، تساوى حالة غياب كامل للمعايير وللقيم. فمثل هذه الحالة الأخيرة إذا سادت تعني لا محالة انتهاء الحياة الاجتماعية. إذ لا يوجد مجتمع بشري بدون قيم ومعايير. كما لا تعني اللامعيارية حالة يغيب فيها وعي الناس للقيم والمعايير السائدة في مجتمعهم. فحتى الذين يتبعون السبل غير الشرعية، يعرفون تماماً أنها غير شرعية.

فاللامعيارية تشير إلى حالة تسود بين جماعة يكثر فيها عدد الذين يفشلون في تحقيق الأهداف الثقافية بوسائل غير مقبولة اجتماعياً، بسبب نقص تلك الوسائل في البيئة الاجتماعية، وصعوبة الوصول إليها، نتيجة اختلال التوازن البنائي بين الأهداف والوسائل.

¹ - Merton, K. R: **IBID**, P135-140.

مما سبق يمكننا القول أن اللامعيارية كما يراها ميرتون، تنتج عن عجز بعض الأفراد عن تحقيق الأهداف التي تقرها الثقافة السائدة بالوسائل المشروعة، وذلك لعدم توفر المراكز الاجتماعية المناسبة، والتي تمكن أولئك الأفراد من تحقيق تلك الأهداف بالسبل المقررة. أي أن الأنومي تنشأ من التناقض بين الدعوة إلى تحقيق أهداف وغايات مقررة ثقافياً، وبين وسائل تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف والغايات، ولكنها محددة اجتماعياً، أي تنقيد بالبناء الاجتماعي. ولذلك فإن مصدر الأنومي كما يراه ميرتون، يختلف عن المصدر الذي يراه دوركايم، الذي يقول بأن اللامعيارية تظهر عندما يعجز المجتمع عن تنظيم الكيفية التي يتم بها تحقيق الرغبات، وإشباع الغرائز والنزوات الطبيعية لدى مختلف الأفراد.

بينما يرى ميرتون أن أغلب هذه الرغبات والغرائز التي تتطلب التحقيق والإشباع، ليست بالضرورة رغبات وغرائز طبيعية، وإنما هي عبارة عن إغراءات وإستمالات، تنتجها وتفرضها الثقافة السائدة. لذلك تتطور حالة الأنومي من البيئة أو البناء الاجتماعي، عندما توضع حدود أو حواجز أمام بعض فئات المجتمع، تحول دون تحقيق هذه الرغبات، وتحد من إشباعها لهذه الغرائز، أو تجعلها على الأقل صعبة التحقيق والمنال، بدرجة غير متكافئة لدى جميع الأفراد والجماعات، مما يحتم على بعض الفئات إتباع وسائل غير مشروعة. فاللامعيارية تصبح بهذا، وسيلة بعض الأفراد للتكيف مع الثقافة الفرعية الخاصة بفئة من فئات المجتمع. ثقافة فرعية تشجع المنتمين إليها على احتقار القيم والمعايير الخاصة بالثقافة العامة، لتحل محلها قيم ومعايير مخالفة، أي خلق ظروف ملائمة لانتشار حالة اللامعيارية.

وقد أضاف عالم الاجتماع ألبرت كوهين تطويراً لنظرية اللامعيارية. فمن خلال اهتمامه بجنوح الأحداث، اقترح أن الحدث المنتهي إلى أي أقلية من الأقليات الأمريكية المغبونة، إنما يصبو إلى تحقيق الغايات والأهداف التي تحددها الثقافة السائدة في المجتمع. بيد أنه لا يستطع تحقيق أي شيء منها بالوسائل التي تقرها هذه الثقافة، وذلك لعدم حصوله على قسط كاف من التعليم، ومن الخبرات اللازمة، ومن التنشئة الاجتماعية، والتأهيل في داخل الأسرة، وفي المحيط الذي يشمل المنزل والبيئة السكنية، ليتمكن من التنافس مع الآخرين، الذين يملكون مقومات التنافس.

ولذلك فإن الحل الوحيد كما يراه كوهين لأبناء هذه الأقليات، كي تتغلب على مشكلاتها، وتحقق بعضاً من أهدافها، لا يتم إلا بتأزرها، حيث يمكن لها أن تتوافق، وأن تقف صفاً واحداً، وتكون لنفسها بذلك ثقافة مستقلة عن الثقافة السائدة، وتصبح أقلية، ذات ثقافة فرعية متحدة الأهداف، بحيث تضمن لنفسها البقاء، والعيش في مستويات غير تلك التي أرادت لها الأغلبية. إن تكاثف أفراد الفئات المغلوبة مع بعضهم، يمكنهم من التكيف مع الثقافة السائدة، بأية وسيلة، ومن تحقيق أهدافهم أو على الأقل بعضها.¹

وأسهم كل من كلوارد وأوهلين في تطوير نظرية اللامعيارية. فقد انطلق الباحثان من أن للفرد مكانا في البناءات المشروعة، والبناءات غير المشروعة. كما ربطا بين نمو الثقافة الفرعية التي تشجع على انحراف الصغار، وبين إدراكهم لتلك الوسائل المنحرفة أو غير المشروعة في بيئتهم الاجتماعية. وأشارا إلى أن السلوك المنحرف، ينتشر في تلك المناطق، التي لا تشجبه فيها تصرفات الصغار غير المقبولة اجتماعياً. كما أوضحا أن الشخص لا يمارس الانحراف، إلا إذا كانت له خبرة بالانحراف وصلة بالمنحرفين. ويقترحان أن البناءات الاجتماعية التي توفر الفرص غير المشروعة، ليست في متناول كل الأفراد. فبعض الأفراد الذين يعجزون عن استخدام الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافهم، قد يعجزون أيضاً في بعض الأحيان عن استخدام الوسائل غير المشروعة لتحقيق تلك الأهداف. وقد أطلقا على هذه المرحلة التي يصل إليها مثل هؤلاء الأشخاص، مرحلة الفشل المزدوج، وذهبوا إلى أن البيئة الاجتماعية، تؤثر في طبيعة الاستجابة المنحرفة، بغض النظر عن الدافع أو الوضع الاجتماعي، أو العمر أو الجنس، أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي، لأولئك المشاركين في الثقافة الفرعية للجانحين الصغار. كما يتشجع الفرد، ويندفع نحو القيام بأعمال غير قانونية، عندما يجد الدعم والتأييد من بيئته الاجتماعية. ذلك أن ارتباط حاملي القيم الثقافية والقيم المنحرفة ببعضهم البعض شرط أساسي لتطوير الأفعال المنحرفة، والتعود عليها وتصبح مستقرة في البيئة الاجتماعية.²

¹ - Cohen, A.R., Delinquent Boys: "The Culture of the Gang", New York: The Free Press, 1955, P50-62.

² - Cloward, R.A., & Ohlin L.E: "Delinquency and Opportunity: A Theory of Delinquent Gangs", New York: The Free Press, 1960, P124-143.

وهكذا أضاف هذان الباحثان بعداً جديداً لنظرية الانحراف. فإعاققة الوصول إلى السبل المعيارية لتحقيق أهداف المجتمع، أمر ضروري للانحراف غير أنه ليس كافياً. فلا بد من أن تكون الطرق غير المشروعة، في متناول أولئك الذين قد يختارون استخدامها. وهذه في متناول بعض أفراد الفئات الاجتماعية، وليست في متناول الكل. وهذا يفسر- جزئياً على الأقل- لماذا لا ينحرف كل صغير من أبناء هذه الفئات.

3- انتشار اللامعيارية في المجتمع

إنّ اختلال البناء الاجتماعي ككل يؤدي إلى ظهور الأنوميا، إذ يمكن القول أنّ ظاهرة الأنوميا أو اللامعيارية هي النتيجة الحتمية لفشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية في ضبط نشاط أعضاء المجتمع، فتلك الظروف المجتمعية تعجز عن قيادة الأفراد إلى مواقعهم المناسبة في المجتمع، فتنشأ عنها صعوبات التكيف الاجتماعي، وهو ما قد يؤدي إلى انتشار الفوضى من خلال سعي الأفراد إلى تحقيق أهدافهم المشروعة بطرق غير مشروعة. بما أن مؤسسات المجتمع تكون عاجزة عن تنظيم أدوارهم- وهو ما يؤدي إلى الانحراف والتمرد على القانون، الذي يأخذ عادة طابع التبرير لتلك السلوكيات المنحرفة من وجهات نظر شخصية ذاتية بعيدة عن النضج الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي للفرد الأنومي، الذي يُعبر في هذا النموذج النظري عن شذوذ فكري وسلوكي يتكون ويظهر بسبب خلل في البناء الاجتماعي أو الثقافي المهيمن وليس بسبب الفرد في حد ذاته.

قد تنشأ ظاهرة الأنوميا أو أزمة غياب المعايير، وتتطور داخل أي مجتمع في عدة حالات وترتبط بالتطور السياسي والاجتماعي والثقافي لذلك المجتمع، وفي العادة تكون بسبب أحداث طارئة وكبرى أو تغيرات سريعة وجذرية يتعرض لها المجتمع، إذ يظهر ذلك جلياً في حالات الحروب الأهلية التي تنهار فيها سلطة الدولة المركزية، أو الأزمات الاقتصادية كحالات الكساد الكبير أو المراحل الانتقالية السريعة وغير المضبوطة كالانتقال من نظم سياسية واقتصادية معينة إلى أخرى جديدة، بحيث تخلق كل هذه الحالات السابقة حالة من الفوضى وعدم الثقة بل وحتى الاعتراض والمقاومة داخل المجتمع، الذي يجد نفسه في هذه الوضعية الصراعية عاجزاً عن التبنى أو الإدماج الجماعي الصحيح للمفاهيم والتصورات الجديدة التي تنشأ عن تلك الحالات، بسبب الشك الذي ينتج عنها.

ولانتشار اللامعيارية في المجتمع من عدة مؤشرات، كما أنها تنتشر بدرجات أو معدلات مختلفة، تتدرج من بسيطة إلى عالية، فمثلاً: يعتبر معدل اللامعيارية عالية في مجتمع، إذا تفادى فيه أعضاء المجتمع رجالا ونساء التردد على أماكن عامة، لخوفهم من التعرض لهجمات من آخرين، مستخدمين العنف لفرض حالات معينة عليهم. وكذلك إذا اضطرت فئة من فئات المجتمع، مثل النساء أو الأطفال أو كبار السن، إلى تجنب التردد على أماكن عامة لخوفهم من المضايقات، المتمثلة في اعتراض طريقهم، وأسماعهم كلمات بذيئة، وغيرها من الأفعال. وقد يكون معدل اللامعيارية في المجتمع منخفضاً أو عالياً.

يعتبر معدل اللامعيارية عالية على مستوى النظام الاجتماعي، عندما تسوده علاقات تقوم على الشك، وعدم تصديق الآخرين، وتدني حالة الأمن والأمان. وإذا وصل معدل اللامعيارية إلى المستوى الذي لا يستطيع الناس أن يتفوقوا بدرجة كافية، فإن هذا يعني أن أزمة اللامعيارية هي أزمة اجتماعية، وليست أزمة تخص جماعة محدودة من أعضاء المجتمع.

4- واقع ظاهرة الأنوميا في الجزائر

قد تركز النظريات المفسرة لأزمة الأنوميا إلى النظام الاجتماعي وليس إلى الفرد، ولكن رغم هذا فالفرد عندما يعتدي على المعايير، فذلك قد يعبر عن بداية الأنوميا. إنَّ انفجار الوضع السياسي في جانفي 1991، فدخل المجتمع الجزائري مرحلة الفوضى العارمة التي ولدت أزمة ثقة عميقة، جاءت بأزمة الأنوميا كنتيجة حتمية. إن حالة الفراغ المعياري والقيمي التي ميزت تلك المرحلة، قد سمحت بظهور أشكال وأنواع لا حصر لها من الانحراف الفكري والسلوكي لدى الجزائريين، ويمكن رؤية ذلك داخل المجتمع من خلال عدة ظواهر. واستناداً إلى النظرية العامة للأنوميا يمكننا الإشارة إلى بعض أسباب انتشار الأنوميا في مجتمعنا، فالمعايير الاجتماعية التي كانت تتحكم بالأفراد، والتي استعملوها بدورهم لتحقيق أهدافهم أصبحت غائبة وهو ما أدى إلى فقدان الثقة والفوضى عند الأفراد، نجد كذلك أنَّ المؤسسات المختلفة والمتنوعة الموجودة في البلاد والتي وُضعت من قبل الدولة لتمكين الأفراد خاصة الشباب منهم من الحصول على مناصب شغل محترمة، أصبحت تُهدد طموحاتهم بسبب هاجس البيروقراطية، فأصبحت تسير وفق قيم غير سوية، إذ أصبحت تُمكن أفراد غير مؤهلين من السيطرة على مراكز إستراتيجية في هذه

المؤسسات في الكثير من الحالات وهو ما أدى إلى تدمير اقتصاد البلاد، وإحداث عدّة مفارقات وكذا فقدان الثقة بين الشباب وحتى الذين أدوا واجب الخدمة الوطنيّة منهم، نجد أيضا بأنّ الطموحات التي يسعى إليها الشباب الجزائري أصبحت لا تتماشى والقدرات والمقومات السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية الحالية التي تتوفر عليها الجزائر، وهو ما خلق هوة واضحة بين الشباب.

المنظومة المعيارية أضحت عاجزة بشكل مُقلق عن قيادة الأفراد إلى أماكنهم المناسبة في المجتمع بالطرق النزيهة، وهو ما يعزز أكثر فأكثر حالة عدم التوافق والإحباط.

إنّ انتشار مظاهر العنف والجريمة وكذا كثرة الاحتجاجات، وارتفاع نسب الانتحار وانتشار الأمراض العقلية والعصبية، وارتفاع أعداد المهاجرين سواء الشرعيين "كهجرة الأدمغة والكفاءات" أو غير الشرعيين، وأزمة الانحلال الخلقي والفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة المختلفة... الخ، كلها مظاهر لا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى الظروف الاجتماعية فحسب، فهذه الظواهر نتاج حالة الضغط والإحباط الشديد التي يواجهها الشباب الجزائري بسبب أزمة اللامعيارية.

5- نسق القيم والتغير الاجتماعي

يلاحظ أنّ التغير في الجوانب المادية للثقافة، والتي يطلق عليها البعض مفهوم الحضارة، هو أسرع بكثير من التغير في الجوانب غير المادية للثقافة. والتغير يحدث بسبب عوامل داخلية أو خارجية، وقد يكون محدودا وقد يكون على نطاق واسع وجوانب متعددة، وقد يأخذ التغير في مجال القيم شكلا سريعا وقد تفوق سرعته مقدرة تكيف الفرد.

قد يفشل البعض في مسايرة نمط التغير في نسق القيم، إذ لا يستجيب الجميع لتغير القيم بنفس الكيفية بل أنّ البعض يحاول التمسك بالقديم، بينما تلجأ الغالبية إلى الجديد من باب التغير وربما لكسر الروتين. وقد يقود كل هذا إلى أنّ الفشل في التعرف على القيم المناسبة، وهنا تبدأ أشكال جديدة من أنماط السلوك بالظهور، التي تكون نتيجة حالات الارتباك والاضطراب في التمييز بين المشروع والممنوع، وقد يلجأ البعض إلى منطق "الغاية تُبرر الوسيلة"، دون الأخذ بعين الاعتبار القيم السائدة.

وحسب التير، عمر مصطفى رافقت مراحل التغيير الاجتماعي وخصوصا السريع، هجرة واسعة من الريف في اتجاه المدينة. وفي حالات كثيرة لم تكن المدينة مستعدة لكمية المهاجرين الجدد. فلهؤلاء مطالب متنوعة، خصوصا في مختلف مجالات الخدمات، كالسكن والتعليم، والصحة والمواصلات. وتقود الهجرة على نطاق واسع إلى مشكلات كثيرة، مثل الازدحام الشديد في الطرق، وفي السكن وفي المدارس، وارتفاع معدلات الجريمة وجنوح الأحداث، وارتفاع معدلات المشكلات النفسية ومظاهر سوء التكيف وغيرها. وقاد هذا بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضعف التقاليد والأعراف، وضعف الارتباط الاجتماعي على مستوى الأسرة، وعلى مستوى الجماعة الأكبر، وضعف أو تلاشي دور الكبار، في المحافظة على استمرار احترام القيم والمعايير.¹

لقد ساعدت الهجرة من الريف على نمو المدن بسرعة وأصبحت خلال فترة قصيرة مدنا كبيرة. وهي مكان التقاء الأفراد من مختلف بقاع الأرض. إذ تتميز المدينة في الوقت الحاضر، وبغض النظر عن موقعها، بتعدد الأعراف والثقافات، وبالطبع وجدت بلدان وضعت قوانين صارمة على تحرك السكان في الداخل، ومنعت أو نظمت تواجد الناس من جنسيات أخرى.

المدينة الكبيرة هي مدينة مفتوحة تلتقي وتتعدد فيها الثقافات المختلفة، وتتميز الحياة الحضرية بتعدد العلاقات الاجتماعية، وضعف الروابط الشخصية، وسيادة العلاقات المبنية على تبادل المصالح الشخصية. كما تضعف في المدينة وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي، وسيادة العلاقات المبنية على تبادل المصالح الشخصية.

ولقد أثر التغيير الاجتماعي على وظائف الأسرة، حيث خرجت الأم للعمل، وطالت ساعات عمل الرجل، وتباعد مقر عمله عن مقر سكناه. وانشغل الوالدان بكسب المال لمواجهة أعباء الحياة في المدينة، وأعباء الحياة في المجتمع الحديث كثيرة. ضعفت رقابة الأب، كما ضعفت رقابة الأم، وضعف بذلك دورهما في التربية والتنشئة الاجتماعية، وأخذت مؤسسات اجتماعية أخرى بعض وظائف الأسرة. ملأت هذه المؤسسات الفراغ الذي نتج عندما تخلت الأسرة عن بعض وظائفها.

¹ - التير، مصطفى عمر: "مسيرة تحديث المجتمع الليبي: موامة بين القديم والجديد"، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1992، ص 213-221.

وبعض هذه المؤسسات تتولى بعض مهام التنشئة الاجتماعية، كالمدرسة والمسجد، وغيرها.

قد نجد بعض الجماعات منحرفة، تتولى تعليم الصغار تقنيات الانحراف. عندما تتولى مثل الجماعات ملء الفراغ الذي تتركه الأسرة، فلا يتوقع أن تكون النتائج طيبة. إن كثرة تعدد المؤسسات والجهات التي تشترك في عملية التنشئة الاجتماعية، لا يعنى بالضرورة وجود تنسيق بينها. بل قد يعنى الكثير من الخلافات ومن التضارب. مما يؤدي لوقوع الصغير فريسة فيما يتعلق بالقيم والمعايير.

من بين خصائص المجتمع الحديث أنه مجتمع الاستهلاك الواسع، وهو وضع ساعد على ظهور قيم جديدة، تحث على التوسع في الاستهلاك وتزين طريقه، وقيم تحث على كسب المال والكثير منه ليتمكن الفرد من الشراء والاقتناء الكثير والمستمر. وعندما يتم التأكيد بقوة على كسب المال، ولا يصاحبه التأكيد بنفس القوة على أن يتم بالأساليب المعيارية، قد يكثر عندئذ عدد الذين يعتمدون الطرق الغير شرعية.

يقول الجوهري، محمد، وآخرون «إن النقود قادرة فعليا على شراء أي شيء في ظل الرأسمالية، إلا أنها تعجز عن أداء هذه الوظيفة في العالم الإنساني الحقيقي»¹. قد يتعرض الجميع لضغوطات للعمل، لتحقيق النجاح، ولمزيد من النجاح. يقع الأفراد تحت تأثير قوتين، تمثل إحداها ثقافة تؤكد على ضرورة تحقيق النجاح بأية وسيلة، وتمثل الثانية مجموعة وسائل واضحة. لكن السير عبر تلك الوسائل، يتطلب تزود الفرد بإمكانات معينة. ويكتشف البعض أن الطرق للتزود بتلك الإمكانيات غير مفتوحة، أو تعترضها عقبات كثيرة. وفي رأي بعض الباحثين قد تؤدي الضغوطات الكبيرة للنجاح إلى الانحراف، عندما يفشل المجتمع في المساواة بين أعضائه، من حيث فرص الوصول إلى القنوات الشرعية المؤدية للنجاح.²

6- الخاتمة:

وكان المجتمع الذي تؤكد ثقافته على القيمة لذاتها، ولا تربط بمبدأ تكافؤ فرص الوصول إلى الوسيلة، ولا تراعي الإمكانيات والقدرات الفردية، يكون أرضا صالحة

¹ - الجوهري، محمد، وآخرون: "التغير الاجتماعي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط3.

1993، ص119-120.

² - Clinard, B.M: "Anomie and Deviant Behavior", Op.cit, P99.

لزراع بذور اللامعيارية. وفي مجتمع يؤكد فيه باستمرار على النجاح المادي، وتتاح الفرصة فيه للجميع، للاطلاع على مظاهر النجاح المادي، ويعلن فيه أن الجميع متساوون في حق التقدم إلى الأمام، قد لا يجد من يجرب، ويتأكد من أن الطرق المؤدية لأبواب النجاح، ليست مفتوحة أمام الجميع بالتساوي، غير البحث عن سبل جديدة ومختلفة حتى لو نعتها الثقافة السائدة بالانحراف.

- قائمة المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

2- اسكندر نبيل رمزي: "الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر". الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص296-297.

3- التير، مصطفى عمر: "مسيرة تحديث المجتمع الليبي: مواءمة بين القديم والجديد"، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1992، ص 213-221.

4- الجوهرى، محمد، وآخرون: "التغير الاجتماعي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط3، 1993، ص119-120.

5- سامية محمد جابر: "القانون والضوابط الاجتماعية: مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع"، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1990، ص53.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

6- Clinard, B.M: "**Anomie and Deviant Behavior**", New York: The Free Press, 1971, P226.

7- Cloward, R.A., & Ohlin L.E: "**Delinquency and Opportunity: A Theory of Delinquent Gangs**", New York: The Free Press, 1960, P124-143.

8- Cohen, A.R.,Delinquent Boys: "**The Culture of the Gang**", New York: The Free Press, 1955, P50-62.

9- Merton, K. R: "**Social Theory and Social Structure**", New York: The Free Press, 3rd Edition,1968, P132.

10- R-Boudon, Ph-Besnard, M-Cherkaoui, B-P-Lécuyer: "**Dictionnaire de Sociologie**", Ed : Busière, Groupe CPI, Paris, 2005, P9.